

الباب الخامس من اتيق هو ابن خمسة عشر سنة انه باع شاة بدينار
ثم ادعى بعد اربع سنين انه لم يكن بالغا وقت البيع يسع عندنا حنيفة
والقول قوله انه لم يكن بالغا وعندنا يوسف ومحمد رحمهما الله لا يسع وتكلف
انها باعت في حالة البلوغ رجل ادعى على اخا ما لاقفال كذا اذ دام فانكر
المدعي القبط والمدعي عليه يقول بخلام تؤداه ام وتخانه تؤرساين ام
يكلف باليه ما قبض ولا قبض له قابض باذنه ولا قابض يقع قبضه لانه
يجوز ان يكون العبد قبض ثم قبض موطن العبد والمرأة رجل ادعى علينا
في يد رجل ادها الفلان المتوفى وواقام البيعة انها كانت ملكا لابي فلان
مات وادعى اخا انه اشتراه من المتوفى منذ اربعة اشهر قبل الوفاة وواقام
البيعة يحكم بيعة المشتري فان شهدوا الشراء اثبتوا الا انما لانه اليد والملك
بنو الامر على ظاهر اليد وبما كان على ما كان عين في يد رجل ادعى اخا انها
له وواقام البيعة انه اشتراه من والده صاحب اليد وواقام بيعة ايضا ان
والده صاحب اليد اشتراه من اخه وواقام صاحب اليد بيعة انها كانت
ملك لوالده يتصرف فيها تصرف المالك الى ان ماتت فاشهدت بيعة للمدعي
وشهدوا بان ام المدعي عليه اشتراها من فلان وهو ملكه قضى بيئته
رجل اشترى من رجل جاريا بمبلغ معلوم وغاب البايع في جملة اخو ادعى عليه
ان الطار ملكا اشتريته من فلان وفلان اشتريته من فلان وقد اقرضني

من ابن عمي هذا قبل من السنة فان هذا الدعوى باطل منه ولو اقام البيعة على
ذلك لا يقبل لانه بطل دعواه للثبوت قبض بحيث لا يمكن التوفيق بينهما لانه
كان ادعى انه كان ملكا لم ينجح ادعى انه مال ملك عن المدعي بالشراء وقبل
ذلك سنة ولا يمكن التوفيق في بطل ذلك رجل ادعى في تركه ميت دينا
فصدقه الوارث وضمن له ايقا والدين ثم طالبه المدعي فقال ان مورثه كان
قضى الدين وانبت ذلك بالبيعة لا يدفع ذلك لقمان ولا يسقط المال الا اقرنا
به وضمن اياه صح فدعواه انه كان قضى هذا الدين حال حيوته منا قضت منه
في بطلت دعواه فلما سيع بيئته رجل بعث الى اهل زوجته عند الزفاف
اشيا منها وديار فاما زفت اليه قال الرباج اخذت من بزاز بعير بيع
واراد استرداه من المرأة فانه لا يعطى هذا الدعوى منه وصاحب البايع
ان يسترد منها بحجة رجل اشترى جارية فغاب البايع واطلع المشتري على
عيب فدفع الامر للقاضي وانبت عن الشراء والعيب فاخذ القاضي وادها
على يد امين فانت في يد الامين فحضر البايع ليس المشتري ان يسترد العن
من البايع لان اخذ القاضي لم يكن قبولا للرد الجارية لانه لو فعل ذلك كان
قضا على الغائب بل كان وضعها في يد امين حتى اذ حضره البايع فطلب
المنتهى الرد عليه رده ولم يترك في يد المشتري كي لا يقع من المشتري فيها ما
يمنعه من الرد فكان ملكا لها في يد امين القاضي هذا كما على المشتري

الباب